ECA/SRO-NA/ICSOE/38/INF/1-
ECA/SROWA/ICSOE/26/INF/1

Distr.: General
7 August 2023

Arabic
Original: English

الأمم المتحدة
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا
المكتب دون الإقليمي لغرب أفريقيا
اللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء لشمال أفريقيا
اللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء لغرب أفريقيا
الدورة المشتركة الثانية
أكرا، ١-٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٣

مذكرة مفاهيمية

أولا- السياق

١- تشرف اللجنتان الحكوميتان الدوليتان لكبار المسؤولين والخبراء لشمال أفريقيا وغربها، بوصفهما هيئتين تداوليتين نظاميتين، على أنشطة المكتبين دون الإقليميين المعنيين التابعين للجنة الاقتصادية لأفريقيا، كجزء من البرنامج الذي تعتمده الجمعية العامة في دورتها السنوية.[(١)] وتعقد اللجنتان دورات سنوية للنظر في النتائج التي حققها المكتبان دون الإقليميين، وبرامج عملهما المقبلة وتوجهاتهما الاستراتيجية من حيث صلتها بالأولويات الإنمائية لبلدان شمال أفريقيا وغربها. وتتيح الدورات أيضا منابر لكبار الخبراء ومقرري السياسات في الحكومات الوطنية والباحثين والقطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية لتقييم اتجاهات الظروف الاقتصادية والاجتماعية على نطاق المنطقتين دون الإقليميتين ومناقشتها.

٢- وبناء على التجربة الإيجابية للمشاركين في الدورة المشتركة الأولى، التي عقدت في عام ٢٠٢٢، وتعليقات البلدان والشركاء المشاركين وتوصياتهم، يعقد المكتبان دون الإقليميين لشمال أفريقيا وغربها الدورة المشتركة الثانية للجنتين الحكوميتين الدوليتين لكبار المسؤولين والخبراء لشمال أفريقيا وغربها.

٣- وستتيح الدورة المشتركة الفرصة لمقرري السياسات والخبراء من بلدان المنطقتين دون الإقليميتين لمناقشة بعض أكثر تحديات التنمية المستدامة إلحاحا وتبادل الممارسات الجيدة واستنباط حلول عملية المنحى لتتخذها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وأعضاؤها والكيانات الأخرى العاملة في مجال التنمية. وستقدَّم هذه الحلول، إلى جانب نتائج الحوارات المتعلقة بالسياسات التي تعقد بشكل منفصل في المنطقتين دون الإقليميتين، إلى مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين، وهو الجهاز التداولي الرئيسي للجنة الاقتصادية لأفريقيا، لاستعراضها ومناقشتها.

٤- وستُعقد الدورة الثامنة والثلاثون للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء لشمال أفريقيا والدورة السادسة

[(١)] انظر A/76/6 (Sect.18).

A. 23-01023

والعشرون للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء لغرب أفريقيا بشكل مشترك في أكرا في الفترة من ١ إلى ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٣، بشأن موضوع ''الاستثمار في الانتقال الطاقوي والغذائي وسلاسل القيمة الإقليمية من أجل تنمية مستدامة في شمال وغرب إفريقيا''.

٥- ولا تزال جائحة فيروس كورونا (كوفيد-١٩) والصراع بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا يقوّضان الاقتصاد العالمي، وهو ما أدى إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية والطاقة وزيادة تكاليف الاقتراض ومدفوعات خدمة الديون. وفي الوقت نفسه، يؤثر تغير المناخ تأثيرا غير متناسب على بلدان شمال وأفريقيا وغربها. وتتوقع الأمم المتحدة أن ينمو الناتج الاقتصادي العالمي بنسبة ٢,٣ في المائة في عام ٢٠٢٣ و٢,٥ في المائة في عام ٢٠٢٤. ورغم تنقيح هذه الأرقام في اتجاه تصاعدي (بمقدار ٠,٤ نقطة مئوية مقارنة بتوقعات كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣)، إلا أنها لا تزال أقل من متوسط معدل النمو للعقدين السابقين على الجائحة (٣,١ في المائة).[٢]

٦- وفي أفريقيا، من المتوقع أن تنخفض معدلات النمو بشكل طفيف من ٣,٥ في المائة المسجلة في عام ٢٠٢٢ إلى ٣,٤ في المائة في عام ٢٠٢٣، قبل أن تعود إلى ٣,٥ في المائة في عام ٢٠٢٤، ولكن من المرجح أن تظل أقل بكثير من معدل النمو المطلوب لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول الموعد النهائي لعام ٢٠٣٠، وهو ٧ في المائة.[٣]

٧- وتشير التقديرات إلى أن النمو الاقتصادي في غرب أفريقيا تباطأ إلى ٣,٩ في المائة في عام ٢٠٢٢، منخفضا من ٤,٤ في المائة في عام ٢٠٢١. ومن المتوقع أن يتباطأ أكثر إلى ٣,٨ في المائة في عام ٢٠٢٣ قبل أن يرتفع إلى ٤,٢ في المائة في عام ٢٠٢٤. وقد انخفض النمو الاقتصادي في جميع بلدان غرب أفريقيا في عام ٢٠٢٢ باستثناء توغو وغينيا وكابو فيردي ومالي والنيجر.[٤] وأدى أثر الصراع بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا على الطلب العالمي وعلى أسعار الطاقة والأغذية والأسمدة إلى زيادة تدهور مؤشرات الاقتصاد الكلي الهامة في المنطقة دون الإقليمية، بما في ذلك النمو الاقتصادي ومعدلات التضخم والعجز المالي وأرصدة الحسابات الجارية في البلدان، وهو ما قوض الكثير من التقدم المحرز في السنوات الأخيرة في مجال التنمية البشرية. وبلغ متوسط معدلات التضخم في غرب أفريقيا ١٧ في المائة في عام ٢٠٢٢، وهو أعلى من أي منطقة دون إقليمية أفريقية أخرى، مرتفعا بذلك من ١٢,٧ في المائة في عام ٢٠٢١. وفي شمال أفريقيا، بلغ معدل التضخم ١٤,٥ في المائة في عام ٢٠٢٢، مرتفعا من ١١ في المائة في عام ٢٠٢١، ويعزى هذا الارتفاع بشكل رئيسي إلى زيادة أسعار المواد الغذائية والطاقة في المنطقة دون الإقليمية.[٥]

٨- ورغم الانتعاش الاقتصادي القوي الذي عرفه قطاع النفط في ليبيا، لا يزال النمو الاقتصادي في شمال أفريقيا ضعيفا، لا سيما بالنظر إلى الثروة النسبية والإمكانات الاقتصادية التي تزخر بها المنطقة دون الإقليمية. فقد انخفضت معدلات النمو من ٥,٤ في المائة في عام ٢٠٢١ إلى ٣,١ في المائة في عام ٢٠٢٢ بسبب الانكماش السريع في النشاط الاقتصادي في ليبيا وتأثير الجفاف الشديد في المغرب على الزراعة. ومن المتوقع أن تظل معدلات النمو ضعيفة في المنطقة

---

[٢] *World Economic Situation and prospects: Mid-Year Update* (United Nations publication, May 2023). متاح في: desapublications.un.org/publications/world-economic-situation-and-prospects-mid-2023.

[٣] المرجع نفسه.

[٤] International Monetary Fund, *Regional Economic Outlook: Sub-Saharan Africa – The Big Funding Squeeze*, (Washington, D.C., April 2023). متاح في: www.imf.org/en/Publications/REO/SSA/Issues/2023/04/14/regional-economic-outlook-for-sub-saharan-africa-april-2023.

[٥] المرجع نفسه.

دون الإقليمية في عامي ٢٠٢٣ و٢٠٢٤، لتتراوح بين ٣,٣ و٣,٤ في المائة. ولا تزال اقتصادات المنطقة دون الإقليمية عرضة لرياح معاكسة قوية، لا سيما الوضع السياسي غير المستقر في ليبيا والسودان وتونس، واستمرار تداعيات الصراع بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا، والصدمات المناخية. ومع ذلك، فإن المنطقة دون الإقليمية لديها حاليا فرصة ذهبية لتعزيز التنويع الاقتصادي والابتعاد عن صادرات المواد الخام لتصبح مركزا عالميا للطاقة المتجددة وتوليد الطاقة المستدامة.

٩- وسيكون الغرض الرئيسي من الدورة المشتركة مناقشة سبل التصدي للتحديات الهائلة في مجالي الغذاء والطاقة التي تواجهها بلدان شمال أفريقيا وغربها واستكشاف فرص تطوير سلاسل القيمة ردًّا على تلك التحديات. وبالنظر إلى الآثار المضاعِفة للأمن الغذائي والطاقوي على جميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، فإن معالجة هذه القضايا ستكون حاسمة في الجهود الرامية إلى ضمان التنفيذ الكامل لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن ''النظم الغذائية المستدامة وأنماط التغذية الصحية'' و''إزالة الكربون من الطاقة وحصول الجميع عليها'' هي من بين نقاط الانطلاق الست المحددة في تقرير التنمية المستدامة العالمي لعام ٢٠١٩ للاستفادة من أوجه الترابط وتسريع التقدم في الأهداف السبعة عشر جميعها.[٦]

التصدي لتحديات الأمن الغذائي الهائلة التي يواجهها شمال أفريقيا وغربها

١٠- لقد ازداد عدد من يواجهون الجوع وانعدام الأمن الغذائي في العالم في السنوات الأخيرة. حيث ارتفعت نسبة من يعانون من الجوع على الصعيد العالمي من ٨ إلى ٩,٨ في المائة بين عامي ٢٠١٩ و٢٠٢١. ومع ذلك، كانت هذه النسبة في أفريقيا، حوالي ٢٠ في المائة في عام ٢٠٢١، وهي أعلى بكثير مما كانت عليه في مناطق العالم الأخرى.[٧] وأظهرت البيانات المنشورة في نيسان/أبريل ٢٠٢٣ أنه من المحتمل أن يواجه حوالي ٤٨ مليون شخص انعدام الأمن الغذائي الحاد في منطقة الساحل وغرب أفريقيا خلال الموسم الأعجف (حزيران/يونيه–آب/أغسطس ٢٠٢٣)، أي أكثر من خمسة أضعاف عدد الأشخاص المتضررين في عام ٢٠١٤، قبل اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.[٨]

١١- واستمرت تكلفة وجود نظام غذائي متوازن ومغذٍّ في الارتفاع في شمال أفريقيا في السنوات الأخيرة، وقُدّرت بمبلغ ٣,٤٧ دولار للشخص الواحد في اليوم في عام ٢٠٢٠، وهو مبلغ يتجاوز متوسط الدخل اليومي للعديد من الأشخاص في المنطقة دون الإقليمية. وعلاوة على ذلك، أدى الصراع بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا إلى تفاقم تحديات الأمن الغذائي في شمال أفريقيا بسبب كون المنطقة دون الإقليمية تستورد نسبة كبيرة من قمحها وغيره من المدخلات الزراعية من أوكرانيا. وقد أدى الصراع إلى تعطيل شحنات المواد الغذائية وارتفاع أسعارها وتسببَ في نقص الغذاء. وعانى نحو ٣٤ في المائة من سكان المنطقة دون الإقليمية من انعدام الأمن الغذائي المعتدل إلى الشديد في عام ٢٠٢١، في حين نفِدَ الغذاء بالفعل من ١١ في المائة من الأشخاص المتضررين. وعلاوة على ذلك، قفز معدل زيادة انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد من ١,٣ في المائة في عام ٢٠٢٠ إلى ٣,٨ في المائة في عام ٢٠٢١. ورغم أن نسبة الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية في شمال أفريقيا ككل أقل من المتوسط العالمي، إلا أنها أعلى من المتوسط العالمي في موريتانيا والسودان. وفضلا عن ذلك، لا تزال

---

[٦] نقاط الانطلاق الأربع الأخرى هي: تعزيز رفاه الإنسان وقدراته؛ التحول نحو اقتصادات مستدامة وعادلة؛ تعزيز التنمية الحضرية وشبه الحضرية المستدامة؛ وتأمين المشاعات البيئية العالمية. لمزيد من المعلومات، انظر: *Global Sustainable Development Report 2023: Advance, Unedited Version* (United Nations publication, 14 June 2023). متاح في: sdgs.un.org/sites/default/files/2023-06/Advance%20unedited%20GSDR%2014June2023.pdf.

[٧] لمزيد من المعلومات، انظر: *Global Sustainable Development Report 2023: Advance, Unedited Version*

[٨] United Nations, "West Africa and Sahel: food insecurity, malnutrition, set to reach 10-year high", UN News, 18 April 2023.

التحديات الاقتصادية الداخلية وتلك المتعلقة بالصراعات تقوض الأمن الغذائي في ليبيا والسودان.

١٢- كما كان للاستجابة العالمية لجائحة كوفيد-١٩ والصراع المستمر بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا تأثير على الإنتاجية الزراعية في أفريقيا، التي سجلت انخفاضا بنسبة ٠,٨ في المائة، مع انخفاض حاد في الإنتاجية الزراعية بشكل خاص في غينيا ومالي وتونس.[٩] وتستمر هذه الصدمات أيضا في زيادة أسعار المواد الغذائية العالمية والأفريقية والتضخم العام، رغم انخفاض أسعار المواد الغذائية بشكل طفيف منذ أن بلغت أعلى مستوى لها على الإطلاق سجلته منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في آذار/مارس ٢٠٢٢، حيث انخفض معدل مؤشر المنظمة لأسعار الغذاء للأشهر الخمسة الأولى من عام ٢٠٢٣ بنحو ١١,١ في المائة عن متوسط هذا المعدل في عام ٢٠٢٢.[١٠]

تعزيز سلاسل القيمة الإقليمية من أجل التصنيع المستدام في شمال أفريقيا وغربها

١٣- لا تزال العديد من الاقتصادات الأفريقية تعتمد اعتمادا كبيرا على تصدير السلع الأساسية. ويبلغ معدل الاعتماد على صادرات السلع الأساسية في نصف بلدان غرب أفريقيا ٩٠,٩ في المائة، وتتألف الصادرات أساسا من المنتجات الزراعية والمعادن والخامات والفلزات.[١١] ويولّد قطاع الصناعة التحويلية في غرب أفريقيا أقل من ١٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ويعد تطوير سلاسل القيمة الإقليمية وتعزيزها أمرا بالغ الأهمية لتحسين وتيرة التحول الهيكلي والتنويع الاقتصادي وتنويع الصادرات. وبالفعل، ووفقا لتقرير أصدره مؤخرا المكتب دون الإقليمي لغرب أفريقيا بشأن سلاسل القيمة الإقليمية، فإن زيادة التجارة داخل سلاسل القيمة بنسبة ١ في المائة تزيد من نصيب الفرد من الدخل أكثر من ١ في المائة، أي حوالي ضعف المعدل المرتبط بتطوير التجارة خارج سلاسل القيمة.[١٢] ولكن أفريقيا ككل، وبلدان غرب أفريقيا على وجه الخصوص، تشارك مشاركة ضعيفة في سلاسل القيمة العالمية، وتتركز مشاركتها بشكل كبير في الأنشطة القبْلية (إنتاج وتصدير المدخلات التي يعاد تصديرها مرة أخرى) التي تنطوي على توريد صادرات السلع الأولية المنخفضة التجهيز، بما في ذلك المنتجات النفطية والزراعية والتعدينية. وبين عامي ٢٠١٥ و٢٠١٩، بلغ متوسط معدل مشاركة بلدان غرب أفريقيا السنوية في الأنشطة القبلية لسلاسل القيمة العالمية ٣٩,٢ في المائة من القيمة المضافة المصدَّرة، وبلغ معدل المشاركة السنوي في الأنشطة البَعْدية لسلاسل القيمة العالمية ١٤,٥ في المائة.[١٣] غير أن المشاركة في الأنشطة القبلية لتجارة القيمة المضافة تمثل ٨٧,٨ في المائة من مجموع مشاركة نيجيريا، التي تمثل بدورها ما يقرب من ثلثي مشاركة منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية في سلاسل القيمة العالمية. ويمكن أن يعزى ذلك إلى أن اقتصاد نيجيريا يعتمد اعتمادا كبيرا على تصدير المنتجات النفطية، التي تولّد نحو ٩٠ في المائة من إجمالي إيرادات البلد من الصادرات.

١٤- وفي عام ٢٠٢١، كان شمال أفريقيا المنطقة دون الإقليمية الأفريقية الأكثر تقدما من حيث التنمية الصناعية، حيث

---

(٩) African Union and others, *Africa Sustainable Development Report, 2022* (November 2022). متاح في: www.undp.org/africa/publications/africa-sustainable-development-report-asdr-2022

(١٠) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الغذاء. الأرقام المحيَّنة متاحة على الرابط التالي: www.fao.org/worldfoodsituation/foodpricesindex/en/

(١١) United Nations Conference on Trade and Development, *State of Commodity Dependence 2021* (Geneva, 2021). متاح في : unctad.org/system/files/official-document/ditccom2021d2_en.pdf.

(١٢) United Nations, ECA, "The development of value chains: an opportunity to take advantage of the AfCFTA", 22 June 2023.

(١٣) African Union Commission and Organization for Economic Co-operation and Development, *Africa's Development Dynamics 2022: Regional Value Chains for a Sustainable Recovery* (Addis Ababa and Paris, 2022). متاح في: https://doi.org/10.1787/2e3b97fd-en

سَجل ٠,٦٥٩٤ في مؤشر التصنيع الصادر عن مصرف التنمية الأفريقي. وتلا منطقةَ شمال أفريقيا دون الإقليمية الجنوبُ الأفريقي (٠,٥٦٤٩)، ووسط أفريقيا (٠,٥٠٢٠)، وغرب أفريقيا (٠,٤٨٨٧)، وشرق أفريقيا (٠,٤٧٦٠). وصُنّفت ثلاثة من بلدان شمال أفريقيا الستة، وهي مصر والمغرب وتونس، ضمن أفضل ١٠ بلدان في المؤشر، وهو ما يعكس جهودها وسياساتها الرامية إلى تعزيز تنمية الصناعات الرئيسية والبنية التحتية. وجنوب أفريقيا هي الدولة الوحيدة جنوب الصحراء الكبرى التي حصلت على درجة في مؤشر التصنيع أعلى من بلدان شمال أفريقيا.[١٤]

١٥- ورغم أن بلدان شمال أفريقيا تشارك في العديد من سلاسل القيمة العالمية، فإن نطاق مشاركتها وحجمها لا يزالان محدودين. ولدى بلدان شمال أفريقيا معدلات مشاركة عالية نسبيا في الأنشطة القبلية لسلاسل القيمة العالمية نظرا لكونها مصدرا رئيسيا للمواد الخام، بما في ذلك النفط والغاز والفوسفات. ومن ناحية أخرى، فإن مستويات مشاركتها في الأنشطة البَعدية لسلاسل القيمة العالمية منخفضة نسبيا لأن قطاعاتها الصناعية لا تزال متخلفة نسبيا. وبالنسبة للمنطقة دون الإقليمية ككل، شكلت المشاركة في الأنشطة القبلية بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٩ نحو ٨٠ في المائة من مشاركتها في سلاسل القيمة العالمية، في حين شكلت مشاركتها في الأنشطة البَعدية حوالي ٢٠ في المائة. وتتمثل أهم سلاسل القيمة العالمية لدى المنطقة دون الإقليمية في قطاعات المنسوجات والأغذية الزراعية والسيارات والطيران. وهناك عدد من العوامل التي تفسر مشاركة بلدان شمال أفريقيا المحدودة في سلاسل القيمة العالمية، بما في ذلك حجم أسواقها المحلية المتواضع، ونقص العمالة الماهرة، وعدم الاستقرار السياسي في بعض البلدان. ولتُعزز مشاركتها في سلاسل القيمة العالمية، يجب عليها زيادة استثماراتها في التعليم والتدريب من أجل تعزيز مستويات مهارات العمال، مع تعزيز الاستقرار السياسي وتشجيع التكامل الإقليمي.[١٥]

١٦- ويمكن لسلاسل القيمة الزراعية أن تؤدي دورا كبيرا في تحويل اقتصادات شمال أفريقيا وغربها عن طريق المساعدة على معالجة انعدام الأمن الغذائي، وإيجاد فرص تجارية لتلبية الاحتياجات الغذائية، وإيجاد فرص عمل عالية الجودة للشباب الذين يشكلون نسبة كبيرة جدا من سكان المنطقتين دون الإقليميتين. ولا يزال القطاع الزراعي المصدرَ الرئيسي للعمالة في غرب أفريقيا، حيث يعمل فيه نحو ٦٥ في المائة من القوة العاملة النشطة. وعلاوة على ذلك، تمثل النساء ٨٠ في المائة من الوظائف في مجال التجهيز الزراعي، و٧٠ في المائة من وظائف التسويق، ونحو ٩٠ في المائة من مبيعات المنتجات الجاهزة للأكل في الشوارع. وتوظف صناعة الأغذية ٨٢ مليون شخص في غرب أفريقيا،[١٦] وأكدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن أربعة من المنتجات الخمسة ذات الأولوية التي اختيرت للتعجيل بالتحول الهيكلي في المنطقة دون الإقليمية من خلال التصنيع والتنويع وتطوير الصادرات هي منتجات زراعية، وهي الفواكه والخضروات، وجوز الكاجو واللوز، وجذريات الدقيق والدرنيات، والكاكاو ومنتجاته، إلى جانب الأسماك والمحار باعتبارها المنتج الآخر (غير الزراعي) ذا الأولوية.

١٧- ويساهم قطاع الزراعة مساهمة كبيرة في اقتصاد شمال أفريقيا. وبالفعل، فقد ساهم القطاع بنسبة ١٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة دون الإقليمية في عام ٢٠١٩ وبأكثر من ٢٠ في المائة من العمالة. وهو يساهم، في المتوسط،

(١٤) African Development Bank, African Union Commission and United Nations Industrial Development Organization, *Africa Industrialization Index 2022* (2022). متاح في: www.afdb.org/en/documents/africa-industrialization-index-2022.

(١٥) African Union Commission and Organization for Economic Co-operation and Development, *Africa's Development Dynamics 2022: Regional Value Chains for a Sustainable Recovery*.

(١٦) Thomas Allen, Philipp Heinrigs and Inhoi Heo, "Agriculture, food and jobs in West Africa", West African Papers, No. 14, (Paris, 2018). متاح في: https://doi.org/10.1787/dc152bc0-en.

بنحو ٤٠ في المائة من العمالة في موريتانيا و٣٠ في المائة من العمالة في مصر والمغرب.[١٧] وتشمل الزراعة في شمال أفريقيا في المقام الأول المزارع الصغيرة والشركات المملوكة للعائلات، والتي لا تتمتع عادة إلا بنفاذ محدود إلى الأسواق والتكنولوجيا والقروض.[١٨] ويشكل تغير المناخ خطرا كبيرا على القطاع، الذي يواجه أيضا تحديات كبيرة تتعلق بندرة المياه. كما تواجه المنطقة دون الإقليمية صعوبات في تحسين الإنتاجية والكفاءة الزراعية. ولزيادة إنتاجية القطاع الزراعي ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، هناك حاجة إلى استثمارات في البحث والتطوير الزراعيين، في حين يجب أيضا اتخاذ إجراءات لتحسين فرص وصول المزارعين إلى القروض والأسواق، وتشجيع اعتماد التكنولوجيات المبتكرة، وتعزيز تنسيق سلاسل القيمة الزراعية. وإذا اتُّخذت الخطوات المناسبة، يمكن لسلاسل القيمة الزراعية أن تسهم إسهاما كبيرا في التنمية الاقتصادية للمنطقة دون الإقليمية.

تسريع الانتقال الطاقوي من أجل التنمية المستدامة في شمال وغرب أفريقيا

١٨- لقد حصل أكثر من مليار شخص على الكهرباء في جميع أنحاء العالم بين عامي ٢٠١٠ و٢٠٢١. ومع ذلك، لا يزال حوالي ٦٧٥ مليون شخص، يعيش ٥٦٧ مليون منهم في أفريقيا، محرومين من الكهرباء.[١٩] وهناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود في هذا الصدد، حيث تشير التقديرات إلى أن ٩٢ في المائة فقط من سكان العالم سيحصلون على الكهرباء بحلول عام ٢٠٣٠، الأمر الذي يترك ٦٦٠ مليون شخص دون خدمات، منهم ٨٥ في المائة في أفريقيا، باستثناء شمال أفريقيا. وعلاوة على ذلك، يفتقر حوالي ٩٧٠ مليون أفريقي إلى وقود وتكنولوجيات الطهي النظيفة، وهناك حاجة إلى تظافر الجهود لإعادة العالم إلى المسار الصحيح لتحقيق الهدف ٧ من أهداف التنمية المستدامة بشأن كفالة حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة والموثوقة بحلول عام ٢٠٣٠.

١٩- ولا يزال فقر الطاقة يعوق التصنيع والتجارة والتنمية الاجتماعية الاقتصادية الأوسع نطاقا في أفريقيا، رغم توفر القارة على إمكانات هائلة لتوليد الطاقة المتجددة باستخدام الطاقة الكهرمائية والطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الحرارية الأرضية. وكانت مصادر ما يقرب من ٩ في المائة من كل الطاقة المولدة في أفريقيا في عام ٢٠٢٠ مصادر متجددة، لا سيما الطاقة الكهرومائية. ويجب أن يظل توفير الطاقة بأسعار معقولة لجميع الأفارقة أولوية قصوى لدى مقرري السياسات. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن لدى أفريقيا إمكانات كبيرة لإنتاج الهيدروجين باستخدام موارد الطاقة المتجددة الوفيرة في القارة. وبالفعل، مع مزيد من الانخفاض في التكاليف، لدى أفريقيا القدرة على إنتاج ٥ آلاف ميغاطن من الهيدروجين سنويا، أي ما يعادل إجمالي إمدادات الطاقة العالمية الحالية، بأقل من دولارين للكيلوغرام الواحد. ولتحقيق أهداف الطاقة في القارة، يجب مضاعفة الاستثمارات السنوية الحالية في مجال الطاقة في البلدان الأفريقية إلى ١٩٠ مليار دولار سنويا بين عامي ٢٠٢٦ و٢٠٣٠، مع تخصيص ثلثي هذه الاستثمارات لتقنيات توليد الطاقة النظيفة.[٢٠]

---

[١٧] مصرف التنمية الأفريقي، التوقعات الاقتصادية لأفريقيا لعام ٢٠١٨ (٢٠١٨). متاح في: www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Publications/2018AEO/African-Economic-Outlook-2018-North-Africa.pdf.

[١٨] منظمة الأغذية والزراعة، حالة الأغذية والزراعة ٢٠٢٠ (روما، ٢٠٢٠). متاح في: www.fao.org/state-of-food-agriculture/2020/en/

[١٩] International Energy Agency and others, *Tracking SDG7: The Energy Progress Report, 2023* (June 2023). متاح في: www.fao.org/state-of-food-agriculture/2020/en/.

[٢٠] International Energy Agency (2022), *Africa Energy Outlook 2022, Key findings* (May 2023). متاح في : www.iea.org/reports/africa-energy-outlook-2022/key-findings.

٢٠- ويُسجّل في غرب أفريقيا أحد أدنى معدلات الحصول على الكهرباء في العالم، فلا يتمتع بإمكانية الحصول على الكهرباء سوى ٤٢ في المائة من مجموع السكان و٨ في المائة من سكان الريف في المنطقة دون الإقليمية. وقد اعتمدت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا سياسة للطاقة المتجددة في عام ٢٠١٣ بهدف زيادة استخدام مصادر الطاقة المتجددة، بما في ذلك الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة المائية والأحيائية على نطاق صغير، لتوليد إمدادات الكهرباء المساهِمة في الشبكة وزيادة فرص الحصول على خدمات الطاقة في المناطق الريفية. وتضمنت هذه السياسة دعوة إلى توليد ١٠ في المائة من إجمالي مزيج الكهرباء في المنطقة دون الإقليمية من مصادر الطاقة المتجددة بحلول عام ٢٠٢٠، مع انخفاض هذه الحصة انخفاضا طفيفا إلى ١٩ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠. غير أنه إذا أُدرج توليد الطاقة الكهرمائية على نطاق واسع، فإن مصادر الطاقة المتجددة ستزيد من ٣٥ في المائة من مجموع مزيج الطاقة في المنطقة دون الإقليمية في عام ٢٠٢٠ إلى ٤٨ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠.

٢١- وفيما يتعلق بالأمن الطاقوي، فقد حققت عدة بلدان متوسطة الدخل في شمال أفريقيا، وهي الجزائر ومصر والمغرب وتونس، إمكانية حصول شبه شاملة على الكهرباء والوقود والتكنولوجيا النظيفين (المؤشر ٧-١-٢ من أهداف التنمية المستدامة) بفضل السياسات العامة الفعالة التي شجعت على توسيع الشبكات الرئيسية، وبرامج كهربة الريف، وتوسيع شبكات الغاز وتوزيع غاز النفط المسال. ومن ناحية أخرى، ووفقا لبيانات البنك الدولي، فإن ٤٨ في المائة و٦٢ في المائة و٧٠ في المائة فقط من سكان موريتانيا والسودان وليبيا، على التوالي، يتمتعون بإمكانية الحصول على الكهرباء.[٢١] ومنذ عام ٢٠٠٠، تمكن أكثر من ٢٠ مليون شخص من الحصول على الكهرباء في شمال أفريقيا، بزيادة الحصول على الكهرباء في المناطق الريفية بمعدل أسرع مما هو عليه في مناطق أخرى من العالم. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات قائمة، بما في ذلك الحاجة إلى ضمان الوصول بأسعار معقولة، والحد من الضغط على المالية العامة وضمان موثوقية إمدادات الكهرباء. وقد أدت الاستجابة العالمية لجائحة كوفيد-١٩ إلى وقوع ملايين الأشخاص في شراك الفقر من جديد. ويجب أن يظل ضمان قدرة أفقر أفراد المجتمع على دفع تكاليف خدمات الطاقة الأساسية وعدم فقدان إمكانية الحصول عليها هدفا رئيسيا في الأشهر والسنوات المقبلة. وسيكون من المهم أيضا تحقيق زيادة كبيرة في حصة الطاقة المتجددة في إجمالي مزيج الطاقة في شمال أفريقيا (الغاية ٧-٢ من أهداف التنمية المستدامة) ومواصلة دعم انتقال المنطقة دون الإقليمية إلى توليد الطاقة النظيفة. وفي هذا الصدد، لا تزال شمال أفريقيا تقود القارة من حيث تطوير قدرتها في مجال الطاقة المتجددة، وقد تم إطلاق عدد من مشاريع الهيدروجين المنخفض الكربون في الجزائر ومصر وموريتانيا والمغرب وتونس. وتشمل هذه المشاريع إنتاج الأمونيا لصنع الأسمدة باستغلال مصادر الطاقة المتجددة، وهي مشاريع يمكن أن تلعب دورا أساسيا في تعزيز الأمن الغذائي في القارة.

٢٢- وتُعد الجزائر بالفعل أكبر مورد للغاز الطبيعي إلى إيطاليا ومورد رئيسي لإسبانيا. وعلاوة على ذلك، من المقرر تنفيذ عدد من مشاريع خطوط الأنابيب الطموحة الجديدة لتزويد المستهلكين في أوروبا بالغاز الطبيعي من دول شمال أفريقيا وغربها. ويمكن لهذه المشاريع، التي تشمل خط أنابيب الغاز العابر للصحراء، الذي سيمتد من نيجيريا إلى الجزائر، وخط أنابيب الغاز بين نيجيريا والمغرب، أن تساعد أيضا في تلبية احتياجات ١٣ بلدا أفريقيا من الطاقة، ودعم تنميتها الصناعية والاقتصادية من خلال توفير إمدادات موثوقة ومستدامة من الطاقة وإيجاد فرص العمل. وعلاوة على ذلك، فإن الانخفاضات

[٢١] World Bank, "Access to electricity (% of population)", World Bank Open Data database. متاح في: https://data.worldbank.org/indicator/EG.ELC.ACCS.ZS (تم الاطلاع في ١٠ آب/أغسطس ٢٠٢٣).

العالمية في تكلفة إنتاج الهيدروجين يمكن أن تسمح لبلدان شمال أفريقيا وغربها بتسليم منتجات الهيدروجين التي تقوم على مصادر الطاقة المتجددة إلى أوروبا بأسعار تنافسية دوليا بحلول عام ٢٠٣٠.

ثانيا– الأهداف

٢٣- يمثل عام ٢٠٢٣ منعطفا حاسما، فهو نقطة منتصف الطريق لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ولضمان تحقيق بلدان شمال أفريقيا وغربها لأهداف التنمية المستدامة، بما فيها الأهداف المتعلقة بالأمن الغذائي واستخدام الطاقة استخداما موثوقا ومستداما بأسعار معقولة بحلول الموعد النهائي في عام ٢٠٣٠، سيكون من الأهمية بمكان اتخاذ إجراءات لتطوير سلاسل القيمة الإقليمية وتعزيزها. وستوفر الدورة المشتركة منبرا للتحليل القائم على الأدلة لهاتين المسألتين الحاسمتين من حيث صلتهما بالمنطقتين دون الإقليميتين ولوضع حلول تحويلية لمعالجة انعدام الأمن الغذائي المتفشي، وبطء وتيرة الانتقال في مجال الطاقة، ومحدودية نطاق سلاسل القيمة الإقليمية ومداها.

٢٤- وسيقوم المشاركون أيضا بمناقشة تقارير الأنشطة والنتائج التي حققها المكتبان دون الإقليميين، واستعراض برامج عملهما المستقبلية، وتنقيح توجهاتهما الاستراتيجية من حيث صلتها بالأولويات الإنمائية لبلدان شمال أفريقيا وغربها وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ثالثا– النتائج المتوقعة

٢٥- سيقوم المشاركون بتنقيح واعتماد التقارير ذات الصلة التي سيقدمها المكتبان دون الإقليميين وسيقدمون توصيات لصانعي القرار للتعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقتين دون الإقليميتين.

٢٦- وسيقوم كل من المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا والمكتب دون الإقليمي لغرب أفريقيا بإعداد تقرير منفصل عن الدورة المشتركة يلخصان فيه العروض والمناقشات والاستنتاجات والتوصيات. وسيُقدَّم التقريران إلى مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين، بوصفه الجهاز التداولي الرئيسي للجنة الاقتصادية لأفريقيا.

رابعا– التنظيم والتفاصيل العملية

٢٧- ستُعقد الدورة الثامنة والثلاثون للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء لشمال أفريقيا والدورة السادسة والعشرون للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء لغرب أفريقيا في شكل جلسات عامة تُعرض وتُناقش خلالها التقارير والورقات التي وضعها المكتبان دون الإقليميين. وستُرسل مشاريع التقارير النهائية بشأن الدورة المشتركة إلى الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في شمال أفريقيا وغربها في غضون شهر واحد من اختتام الدورة.

خامسا– المشاركة

٢٨- تكون المشاركة في الدورة المشتركة مفتوحة بصفة خاصة أمام الممثلين رفيعي المستوى للوزارات والإدارات والمؤسسات الوطنية المسؤولة عن التخطيط والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والمالية والعمالة والتجارة والصناعة والإحصاءات والطاقة والزراعة والبيئة. ويمكن المشاركة بصفة مراقب لممثلين عن الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي، ومفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، والمنظمات الحكومية الدولية دون الإقليمية الأخرى التي يوجد مقرها في شمال أفريقيا وغربها، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، والجامعات، ومؤسسات البحوث، وكيانات الأمم

المتحدة، وغيرهم من الشركاء الإنمائيين.

سادسا– التاريخ والمكان

٢٩- ستعقد الدورة المشتركة في الفترة من ١ إلى ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٣ في أكرا.

سابعا– لغات العمل

٣٠ - ستكون العربية والإنكليزية والفرنسية هي لغات العمل في الاجتماع.

ثامنا– الترتيبات الإدارية واللوجستية

٣١- ستُرسَل المعلومات ذات الصلة المتعلقة بالترتيبات اللوجستية والإدارية للدورة المشتركة والمعلومات المتعلقة بأكرا وغانا في الوقت المناسب إلى من تأكدت مشاركتهم.

تاسعا– جهات الاتصال

شمال أفريقيا	غرب أفريقيا

جهات الاتصال والتنسيق

▪ خالد حسين hussein44@un.org	▪ أمادو ضيوف diouf19@un.org
▪ كاثي لوبويا باشالا lubuya.bashala@un.org	▪ سلاماويت ميكونين selamawit.mekonnen@un.org

المسائل اللوجستية/المالية/الأمانة

▪ فوزية عسو قدور assouqaddou@un.org	▪ زارا ساني saniz@un.org
▪ كلود ويلوندجا كابيلوكوا wilondjaclaude@un.org	▪ عيساتو سِني aissatou.sene@un.org